The role of industry specialization of audit companies in detecting fraud in the financial statement

دور التخصص المهني لشركات التدقيق في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية

م. د. بشرى فاضل الطائي/ جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة
الباحث/ حسين فخري سلمان

OPEN ACCESS

BY NC SA

P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:4/4/2019
Accepted: 8/5/2019

مستخلص البحث:

يهدف البحث الى بيان تأثير التخصص المهني لشركات التدقيق في كشف الاحتيال في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2014-2015، من خلال تطبيق انموذج (Carcello) لاختبار فرضية البحث المتعلقة بتأثير التخصص المهني لشركات التدقيق في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية ، وتم بيان تأثير المتغيرات من خلال استخدام النماذج الاحصائية المتمثلة بانموذج الانحدار اللوجستي ومعامل الارتباط ، وبعد اختبار فرضيات البحث تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات، تمثلت اهمها بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين التخصص المهني لشركات التدقيق العراقية وبين اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقدم البحث مجموعة من التوصيات، اهمها تشجيع شركات التدقيق العراقية بالتخصص المهني لما لذلك من أهمية في زيادة قدرة شركة التدقيق على التعرف على مشاكل القطاع ويمكنها من التخطيط الجيد لعملية التدقيق الذي يزيد لديها المقدرة على اكتشاف الاخطاء والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية، وبالتالي تقديم خدمات ذات مستوى عال من الجودة، فضلا عن ضرورة ان يقوم مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بعقد المؤتمرات والندوات العلمية والدورات التدريبية وإلزام شركات ومكاتب التدقيق بالمشاركة فيها عن مختلف المواضيع التدقيقية الحديثة وذلك لزيادة خبرة المكتب علميا وعمليا، مما يزيد من خبرة ومعرفة وتخصص شركات التدقيق والذي يضمن تقديم خدمات تدقيقية أفضل لاكتشاف الاحتيال في القوائم المالية وبالتالي تحسين جودة التدقيق.

المصطلحات الرئيسة للبحث: التخصص المهني، الاحتيال .

*بحث مستل من رسالة ماجستير

Journal of Economics and Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.114
Pages: 575- 602

المقدمة:

ادت الأزمة المالية الى انهيار بعض شركات التدقيق بسبب عدم قدرتها في الكشف عن عمليات الاحتيال في القوائم المالية بأساليب التدقيق التقليدية مما ادى الى زعزعة ثقة المستعملين بالقوائم المالية المدققة، لأن عدم كشف عمليات الاحتيال تشجع على ارتكابه، ومع عولمة الأسواق والنمو الواسع للعمليات التجارية وما صاحبهما من انتشار واسع لعمليات الاحتيال ظهرت الحاجة الى دعم أساليب للتدقيق لتعزز من جودة التدقيق، ومنها التخصص المهني للمدقق، اذ انه يشير إلى قدرة ومعرفة المدقق وتخصصه في نشاط معين، ويكون ذلك من خلال التدريب والخبرة وتعاون الجهات الاكاديمية والمهنية والحكومية على تنمية خبرات المدققين المهنية، مما يؤدي الى تعزيز قدرة المدقق على اكتشاف أساليب الاحتيال والحفاظ على سمعة مهنة التدقيق، اذ ان شركات التدقيق المتخصصة توفر للوحدات الاقتصادية خدمات ذات قيمة عالية لمساعدة الإدارة وتحقيق الكفاءة والفاعلية في عملياتها، فضلا عن زيادة في حصتها السوقية، وتحسين التقارير المالية وقلة التعرض إلى مخاطر التقاضي، والقدرة على المنافسة في بيئة عالية التنافس.

ولتحقيق الهدف أعلاه تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

المحور الثاني: مفهوم التخصص المهني لشركات التدقيق والمقاييس ذات الصلة

المحور الثالث: الاحتيال في القوائم المالية

المحور الرابع: دور شركة التدقيق المتخصصة مهنياً في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية

المحور الخامس: قياس تأثير التخصص المهني لشركات التدقيق العراقية في اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

المحور السادس: الاستنتاجات والتوصيات

المحور الأول/ منهجية البحث ودراسات سابقة

اولا: **مشكلة البحث**: وتتمثل في التساؤلات الآتية:

1- هل تمارس الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الاحتيال في القوائم المالية؟
2- ما مدى تأثير التخصص المهني في تعزيز قدرة شركات التدقيق في العراق على اكتشاف وتحديد مؤشرات الاحتيال المالي في القوائم المالية؟

ثانياً: **أهمية البحث**

تتمثل أهمية البحث في كونه يناقش احد المواضيع المتعلقة باستمرارية مهنة التدقيق، اذ ان التخصص المهني للمدقق لاقى اهتماما واسعا في دول العالم والمنظمات المهنية والباحثين لتدعيم قدرات المدققين في اكتشاف المدققين للأخطاء والمخالفات الجوهرية والتقرير عنها مما يؤدي إلى زيادة جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات، اذ ان ممارسة التخصص المهني من قبل المدققين ينعكس بشكل كبير على قدرتهم في اكتشاف الاخطاء والتلاعبات مما يعزز من جودة التدقيق.

ثالثاً: **أهداف البحث**: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1- بيان مفهوم التخصص المهني للمدقق والمقاييس ذات الصلة.
2- بيان مفهوم الاحتيال في القوائم المالية واساليبه وطرائق الكشف عنه.
3- قياس تأثير التخصص المهني لشركات التدقيق العراقية في الكشف عن ممارسات الاحتيال في القوائم المالية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

رابعاً: **فرضية البحث**: يستند البحث إلى الفرضية الآتية:

" توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التخصص المهني لشركات التدقيق العراقية واكتشاف الاحتيال في القوائم المالية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.".

خامساً: **مجتمع البحث وعينته**: تضمن البحث مجتمعين لاختبار فرضياته وكالاتي:

1- مجتمع وعينة شركات التدقيق

أ- مجتمع شركات التدقيق: ويتضمن مجتمع شركات التدقيق بشركات عددها (24) الا ان هنالك فقط (20) شركة تدقيق فعالة وباقي الشركات متوقفة مؤقتا بحسب نشرة مراقبي الحسابات لعام 2018, وقد اجابت (14) شركة تدقيق لاستمارة الاستقصاء.

ب- عينة شركات التدقيق: لقد تم اختيار عينة شركات التدقيق التي تقوم بتدقيق حسابات الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لغرض مشاهدة عمليات التدقيق لتلك الوحدات الاقتصادية وتحديد الحصص السوقية لشركات التدقيق وللسنوات من 2010 ولغاية 2016.

2- مجتمع وعينة الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أ- مجتمع البحث من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية : ويتكون من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتكونة من (9) قطاعات، متمثلة بقطاع الخدمات وقطاع الصناعة وقطاع الاستثمار المالي وقطاع المصارف وقطاع الفنادق والسياحة وقطاع التامين وقطاع الزراعة وقطاع التحويل المالي وقطاع الاتصالات.

ب- عينة البحث من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية: بسبب طبيعة البحث حول التخصص المهني لشركات التدقيق، تم استبعاد الوحدات الاقتصادية التي يتم تدقيقها من قبل الجهات الحكومية المتمثلة بديوان الرقابة المالي، وقد تمثلت عينة البحث بأجمالي الوحدات الاقتصادية الخاصة والواقعة ضمن المدة من 2014 ولغاية 2016، اذ بلغ اجمالي الوحدات الاقتصادية لعام 2016، (101) وحدة اقتصادية، مستبعد منها الوحدات الاقتصادية التي تدقق من قبل ديوان الرقابة المالي لتصبح

(71) وحدة اقتصادية ومستبعد منها الوحدات الاقتصادية التي لم تتوفر بياناتها المالية للمدة الواقعة من 2014 ولغاية 2016 لتصبح عينة البحث من الوحدات الاقتصادية (54) وحدة اقتصادية.

سادساً: وسائل التحليل الاحصائي: تم استخدام أساليب إحصائية متعددة لمتطلبات البحث وكما يأتي:

1- قياس الحصص السوقية لشركات التدقيق باستخدام أسلوب الملاحظات الفعلية.
2- التكرار النسبة المئوية لآراء لشركات التدقيق في استمارة الاستقصاء.
3- الانحدار الخطي البسيط المتمثل بمقياس رياضي لتحديد الاحتيال في القوائم المالية.
4- الانحدار اللوجستي لاختبار انموذج البحث الرياضي المتمثل بالتخصص المهني والاحتيال في القوائم المالية مع بعض المتغيرات الداعمة الاخرى.
5- الارتباط المتعدد لقياس العلاقة بين المتغير المستقل وبين المتغيرات الاخرى.

سابعاً: دراسات سابقة

1- دراسة (Owhoso, etal.,: 2002) بعنوان " Error detection by industry-specialized teams during sequential audit review "

" اكتشاف الأخطاء من قبل فرق متخصصة مهنيا أثناء التدقيق المتسلسل "بحث منشور.

هدفت الدراسة الى فحص تأثير التخصص المهني على فاعلية اكتشاف الاخطاء والتحريفات الجوهرية التي تنطوي عليها القوائم المالية، ويقصد بالأخطاء في تلك الدراسة كل من الاخطاء الفنية والاخطاء التي ترتبط بالمفاهيم الاساسية، اذ تختلف الاخطاء الفنية باختلاف طبيعة النشاط مما يتطلب وجود خبرة متخصصة لاكتشافها، وتوصلت الدراسة الى ان الاخطاء الفنية المكتشفة بمعرفة رؤساء التدقيق اكبر من الاخطاء الفنية المكتشفة بمعرفة مديري التدقيق، والعكس في حالة الاخطاء المرتبطة بالمفاهيم الاساسية، وتؤكد الدراسة على ان يعمل مدققي الحسابات في مجال تخصصهم، كما تؤكد على ان تراكم الخبرة لدى مدققي الحسابات المتخصصين مهنيا يؤدي الى زيادة فاعلية التدقيق في اكتشاف الاخطاء.

2- دراسة (Carcello and Nagy ,2004) بعنوان

"address as Client size, auditor specialization and fraudulent financial reporting"

"حجم الزبون والتخصص المهني للمدقق والاحتيال في الابلاغ المالي "بحث منشور.

هدفت الدراسة الى بيان مدى اهمية للتخصص المهني للمدقق في ردع الاحتيال المالي المتأثر بحجم الوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق، وتم استخدام معادلة لقياس الحصة السوقية للتخصص المهني وتم استخدام نموذج لدراسة تأثير التخصص المهني على الاحتيال في القوائم المالية، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة سلبية كبيرة بصورة عامة بين التخصص المهني والاحتيال المالي.

ثامناً: موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة

يتسم البحث الحالي بأهمية كونه من الدراسات القليلة في البيئة العراقية التي حاولت الربط بين موضوعين هما التخصص المهني للمدقق واكتشاف الاحتيال في القوائم المالية، من خلال قياس تأثير التخصص المهني في اكتشاف الاحتيال، اذ ان تخصص المهني يؤدي الى الارتقاء بكفاءة المدقق الخارجي وشركات التدقيق في اكتشاف ومواجهة حالات التلاعب والاحتيال المالي في القوائم المالية.

المحور الثاني/مفهوم التخصص المهني لشركات التدقيق والمقاييس ذات الصلة

اولاً: تعريف التخصص المهني

اهتمت العديد من الدراسات على مستوى المنظمات المهنية بالارتقاء بمستوى مهنة التدقيق، لذا فقد زاد الاهتمام بموضوع التخصص المهني للتدقيق وكيف يساعد الالتزام به على تحسين جودة التدقيق من خلال رفع كفاءة الاداء المهني لشركات التدقيق، فقد عَد معهد المحاسبين القانونيين الامريكي (AICPA) التخصص المهني لشركة التدقيق احد القضايا الخمس التي تؤثر في مهنة التدقيق للقرن الحادي والعشرين، وهي الوعي العام للدور الذي تمارسه شركات التدقيق، وقدرتها على التكيف مع متطلبات السوق، والقيمة المضافة التي تقدمها شركات التدقيق للزبائن، واهتمام شركات التدقيق على المستوى العالمي، فضلا عن اهمية التخصص في التدقيق والذي يمثل الاساس لبقاء واستمرارية شركات التدقيق(ابو عيسى، 2011: 48).

ويعرف التخصص بأنه عملية تنظيم وتصنيف المدققين في مكاتب التدقيق الى فرق، بحيث يكون العامل المشترك للفريق الواحد هو خدمة قطاع محدد شرط ان يمتلك الفريق من خلال ذلك الخبرة الكافية في خدمة هذا القطاع، وبالتالي ستكون خدمة التدقيق المؤادة لأفراد القطاع الواحد الحالية والمستقبلية من قبل هذا الفريق أفضل (توفيق،2015: 239). وتستخدم جميع شركات التدقيق العالمية استراتيجية إنشاء فرق تدقيق متخصصة (Carson,2009:356)، ويعرف المدققين المتخصصين مهنيا على انهم المدققين الذين اكتسبوا تدريبا كبيرا وتجربة مركزة في مهنة معينة (Sun& Liu, 2011:4) ولديهم خبرة طويلة وفهم عميق لكيفية تطبيق الإرشادات المحاسبية العامة وفهم التحديات والفروق المتعلقة بالتخصص المهني للوحدات الاقتصادية التي يقومون بتدقيقها (Sarwoko&Agoes, 2014:272)،

ويعد التخصص المهني استراتيجية تمايز تهدف إلى تزويد شركات التدقيق المتخصصة بميزة تنافسية على شركات التدقيق غير المتخصصة (Hegazy & El-Deeb,4)، وان استخدام استراتيجية التمايز في التخصص المهني تؤدي الى خدمة مجموعة كبيرة نسبيا من الوحدات الاقتصادية التي تمتلك نفس الخصائص الأساسية في تخصص معين (Mayhew & Wilkins, 2003:35) لكي يتمكنوا من فهم مفصل وشامل للوحدات الاقتصادية التي تستعين بخدماتهم وخصائصها وظروف السوق، وهذا الامر سيؤدي إلى تعزيز قدرة المدقق على كشف الاحتيال والأخطاء (Hegazy & El-Deeb,4).

ومما سبق يرى الباحثان بان شركات التدقيق المتخصصة تمتلك قدرة أفضل على التدقيق واكتشاف الأخطاء والاحتيال مقارنة بنظيرتها غير المتخصصة، بما لديها من خبرة ومعرفة وقدرة على التعامل مع المواقف بكفاءة وفاعلية، ويتوقف التخصص المهني على كل من طول الفترة التي تقضيها شركات التدقيق في اداء مهمة محددة (الخبرة العامة)، والخبرة المتخصصة بالقطاع الذي تتخصص فيه شركة التدقيق.

ثانيا: أهمية التخصص المهني لشركات التدقيق

يعد التخصص المهني لشركات التدقيق أحد الاستراتيجيات الحديثة المتبعة من قبل شركات التدقيق بهدف تحسين مستوى الاداء المهني، وتحقيق الميزة التنافسية التي تؤدي الى استمرارية هذه الشركات في السوق، مع ازدياد ارباحها، اذ يحقق التخصص المهني العديد من المزايا لكافة الفئات المعنية بمهنة التدقيق، ولعل اهمها زيادة مستوى جودة الاداء المهني الذي ينعكس تأثيره في التقارير المالية، ويمكن تلخيص اهمية التخصص المهني بالآتي:

1- اهمية التخصص المهني لمهنة التدقيق: وتتمثل اهمية التخصص المهني لشركات التدقيق في انه احد الاتجاهات الحديثة في تطوير مهنة التدقيق، واحد ابرز مداخل الاستمرارية في سوق التدقيق (بابكر واخرون،2016: 254)، اذ اثمرت الاتجاهات الحديثة في بيئة الاعمال، وفي ممارسات العمل الميداني للتدقيق الخارجي، عن نشأة العديد من التحديات المتزايدة لمهنة التدقيق، مما دعا المنظمات المهنية الى البحث عن اساليب حديثة تساعد على تطوير الاداء المهني، ومن احد محاور التطوير المهني الاتجاه نحو استراتيجية التخصص المهني بهدف تحقيق المزيد من دقة تقدير المخاطر الحتمية لعمليات التدقيق بما يعمل على الارتقاء بمستوى الاداء المهني لشركات التدقيق (شلا،2015: 32).

2- اهمية التخصص المهني لشركات التدقيق: وتسعى شركات التدقيق الى التخصص المهني، وذلك لما له من اهمية والتي تتمثل في الاتي:

أ- تستطيع شركات التدقيق المتخصصة تكوين خبرات خاصة بالقطاع الذي تتخصص فيه، وبالتالي تستطيع تكوين هيكل معرفة لها، ومن ثم تقديم خدمات ذات مستوى اعلى من الجودة، والذي يؤدي بدوره زيادة كفاءة وفاعلية التدقيق، فالشركات التي لديها فهم أعمق في قطاع معين سيكون لديها القدرة على التعامل بجدية مع المشاكل الجوهرية والاصدارات التي توجد في القطاع (توفيق،2015: 32).

ب- يساعد التخصص المهني شركات التدقيق على زيادة حصتها السوقية في سوق التدقيق، وما يرتبط بذلك من احتمال ارتفاع الاتعاب التي تتقاضاها، كما يساعد في التعرف على تقييم الاستراتيجيات التسويقية وقرارات التسعير للزبائن في القطاعات المختلفة (عوض، 2006: 196).

ت- يقدم المدقق المتخصص مهنيا خدمات تدقيق ذات جودة عالية (Mayhew & Wilkins,2003: 35-36)، اذ يعزز التخصص المهني من سمعة شركات التدقيق نتيجة تقديم خدمات ذات جودة مرتفعة وتوسيع نطاق خدمات التدقيق، اذ يتيح التخصص المهني فرصة تقديم خدمات على مستوى عالي من التأكيد مما يرفع كفاءة اعمال التدقيق، وتلبية احتياجات الزبائن طالبي خدمات التدقيق بصورة متميزة (شلا،2015: 33)، وان التخصص المهني لشركات التدقيق في قطاعات معينة في ظل التنافس في تقديم الخدمات يحقق عدة مزايا مثل مواجهة المنافسة الشديدة، والحصول على اكبر حصة من الزبائن في السوق المتاحة، ورفع مستوى الاداء لعملية التدقيق (عبد العزيز،2016: 46).

ث- يؤدي التخصص المهني الى معرفة شركات التدقيق بقطاع الزبون ويؤدي هذا الى زيادة معرفة مخاطر القطاع وبالتالي تخفيضها الى أدنى حد ممكن (موسى وفتوحه، 2016: 112)، فالتخصص المهني يزيد ثقة شركات التدقيق في قدرتهم على استيعاب الأدلة في تقييم المخاطر (Grenier,2010: 14).

ج- يساعد التخصص المهني شركات التدقيق لأجراء خطة التدقيق بشكل أكثر فاعلية (Huang &etal,2015:399).

ح- تخفيض الاستعانة بالخبراء من قبل شركات التدقيق، إذا توفرت لديها المعرفة المتخصصة في نشاط الزبون، وأنها لا تحتاج اثناء اداء مهمة التدقيق الى ان تحصل على تقارير من خبير (حمودة، 2014: 75).

خ- يسهم التخصص المهني في تدعيم استقلالية شركات التدقيق وقدراتها المهنية في مواجهة اكتشاف والحيلولة دون وقوع حالات الغش او الاحتيال المالي (لبيب،2005: 27)، فيكون لهم قدرة أكبر على تحديد وكشف الأخطاء وسهولة الامتثال لمعايير التدقيق(Bratten &etal, 2017:5) .

3- اهمية التخصص المهني لزبائن التدقيق واصحاب المصالح

أ- يساعد التخصص المهني لشركات التدقيق على زيادة رضا الزبون، اذ تستطيع الشركات المتخصصة تقديم مقترحات هامة للزبون بناءاً على المعرفة المتخصصة بالنشاط، مثل تلك المتعلقة بقدرة شركة الزبون على الاستمرار ومستويات نمو الشركة (Cahan,2006:9).

ب- الارتقاء بمستوى الثقة في عدالة القوائم المالية المنشورة من خلال فحصها بواسطة مدققين متخصصين بالنشاط، اذ ان المدققين المتخصصين هم الذين يمتلكون معرفة قوية بالتقارير المالية لنشاط معين، فضلا عن انهم يستطيعون ان يقدموا جودة تدقيق عالية، مما يساعدهم على الوقوف امام دوافع المديرين لتقليل تماثل المعلومات بينهم وبين اصحاب المصالح (Balsam& Krishnan,2003: 9) وبالتالي تقوية سوق الاوراق المالية وذلك من خلال الارتقاء بمستوى الثقة في عدالة القوائم المالية المنشورة (Balsam& Krishnan,2003: 25) .

ت- يساعد التخصص المهني لشركات التدقيق على زيادة جودة الافصاح المحاسبي للقوائم المالية، اذ يرتبط بجودة الافصاح المحاسبي بعلاقة طردية قوية وبالتالي يساعد في تحسين مصداقية معلومات القوائم المالية المنشورة وزيادة درجة الشفافية بها، الامر الذي يؤدي الى زيادة المنافع المتوقعة من اتباع التخصص المهني الى درجة أكبر من تدعيم القدرات المهنية للمدققين بل تتعدى ذلك الى حد حماية الاقتصاد والاستثمار القومي (لبيب،2005: 114).

ث- يساهم التخصص المهني لشركات التدقيق في التغلب على فجوة الاداء الناتجة عن الفرق بين ما يتوقع المجتمع انجازه من شركات التدقيق وبين الاداء الفعلي، نظرا لدور التخصص في تحسين القدرات المهنية لشركات التدقيق سواء من حيث دقة تقدير المخاطر وجودة عملية التدقيق، او من حيث اكتشاف ومواجهة حالات الغش والاحتيال المالي واساليب ادارة صافي الدخل المحاسبي (لبيب،2005: 117).

ثالثا: مقاييس التخصص المهني لشركات التدقيق

هناك ثلاثة مقاييس للتخصص في شركة التدقيق هي:

1- مقياس الحصة السوقية : ويعد التخصص على اساس الحصة السوقية المنهج الاكثر شيوعاً، اذ ان شركات التدقيق التي لديها حصة كبيرة في نشاط محدد تعد متخصصة فيه (الديسطي والغندور،2011: 313)، وان شركات التدقيق التي تستثمر مواردها في تطوير وزيادة تخصصها في صناعة الزبون يكون لديها حصة مهمة في سوق تلك الصناعة (الزواوي والشاوش، 2015: 138). كما أن شركات التدقيق التي لديها أكبر حصص سوقية في صناعة الزبون تعكس الجهود التي يبذلها المدققون المتخصصين مهنيا عند تدقيقهم للوحدات الاقتصادية (Mayhew & Wilkins, 2003:35) .

وتعرف شركة التدقيق المتخصصة مهنيا والتي تتميز عن منافسيها وفق الحصة السوقية في تخصص مهني معين بأنها الشركة التي لها أكبر حصة في السوق، من حيث أنشطتها الاقتصادية والاستراتيجية والتشغيلية الهامة ولديها أكبر قاعدة للمعرفة داخل ذلك التخصص المهني (Hegazy & El-Deeb,5)، وان الحصص السوقية الكبيرة تعكس الاستثمارات الكبيرة من قبل شركات التدقيق في تطوير التخصص المهني وتحسين جودة التدقيق(Neal & Riley,2004:170) ، ويمكن قياس الحصة السوقية من خلال مقياسين وهما الأتعاب والزبائن:

أ- قياس الحصة السوقية على أساس الأتعاب: ويفترض هذا المقياس ان شركة التدقيق تكون متخصصة بقطاع معين في حالة استحواذها على حصة أكبر من اجمالي خدمات التدقيق المؤدية للوحدات الاقتصادية في ذلك القطاع، ويمكن قياس الحصة السوقية على أساس الأتعاب في قطاع معين (توفيق ،2015: 35)، اذ ان زيادة اتعاب التدقيق يدل على زيادة الحصة السوقية لشركة التدقيق ومن ثم التخصص المهني، وان المقياس كالاتي:

(الاتعاب التي تحصل عليها شركة التدقيق في قطاع معين ÷ اجمالي الاتعاب التي تحصل عليها شركات التدقيق في نفس القطاع)×100%.

وقد تعددت الآراء حول النسبة التي تجعل شركة التدقيق متخصصة مهنيا في قطاع معين، فقد اقترحت دراسة (النظيف) ان تكون نسبة اتعاب شركة التدقيق داخل القطاع 30% او أكثر من اجمالي اتعاب شركات التدقيق داخل ذلك القطاع (النظيف،28:2015).

ب- قياس الحصة السوقية على أساس عدد الزبائن: وفقاً لهذا المقياس تتحدد الحصة السوقية على اساس نسبة عدد زبائن شركة التدقيق في قطاع معين الى اجمالي عدد الزبائن داخل نفس القطاع، ويحسب هذا المقياس كالاتي (Verleyen& De Beelde,2011:280) :

(عدد الزبائن التي دققتها شركة التدقيق في قطاع معين ÷ اجمالي عدد الزبائن داخل نفس القطاع)×100%.

وقد اختلفت الدراسات في النسبة المحددة لاعتبار شركة التدقيق متخصصة مهنياً، وتعد شركة التدقيق متخصصة مهنيا إذا حصلت على 30٪ على الاقل من الحصة السوقية من التخصص المهني المعين (Cenker& Nagy,2008:284) بينما حددها بحث (Verleyen& De Beelde) 25٪ من الحصة السوقية (Verleyen& De Beelde ,2011:280)، في حين حددها 10% (Dunn & Mayhew,2004:42). وان شركة التدقيق تعد متخصصة إذا كانت تدقق أكبر عدد من المنشآت العاملة بالقطاع (الخشن، 2010: 27)،

ويتفق الباحثان مع نسبة 10% التي حددها بحث (Dunn & Mayhew) لانها تمثل نسبة مقبولة في ظل وجود الكثير من شركات التدقيق.

2- مقياس حصة المحفظة

يعد هذا المقياس أحد الاستراتيجيات الهامة لقياس التخصص في شركة التدقيق، وتتمثل مقياس حصة المحفظة بتقسيم الزبائن والاتعاب التي تحصل عليها شركة التدقيق حسب القطاعات والانشطة التي تقوم بتدقيقها، وبالتالي يمكن معرفة أكثر الانشطة والمجالات اهمية في شركة التدقيق، ويمكن قياس حصة المحفظة من خلال المقاييس الاتية (توفيق،2015: 41):

أ- حصة المحفظة على اساس الاتعاب: ويعتمد هذا المقياس على نسبة الاتعاب المحصلة بواسطة شركة التدقيق من زبائن قطاع معين الى اجمالي الاتعاب التي تحصل عليها شركة التدقيق من جميع زبائن القطاعات المختلفة، وتعد شركات التدقيق على أنها متخصصة في ذلك التخصص المهني وذلك من خلال أجور التدقيق التي تحصلها في تخصص مهني معين عند ممارساتها لعمليات التدقيق بالمقارنة مع تخصصاتها المهنية الاخرى. (Lowensohn & etal,2007:708) وتحسب نسبة التخصص بموجب هذا المقياس كالآتي:

(اتعاب شركة التدقيق من زبائن قطاع معين÷ أجمالي اتعاب شركة التدقيق من جميع زبائن القطاعات)×100%

وقد صنف بحث (Cadman&Stain) شركة التدقيق على انها متخصصة مهنياً إذا كانت اجمالي اتعاب التدقيق التي تحصل عليها من تدقيق نشاط معين تساوي او تزيد عن 20% من اتعاب التدقيق ككل (Cadman&Stain,2007:13). ونظرا لعدم توفر المعلومات الخاصة بالأتعاب، فأن معظم الدراسات استخدمت مبيعات الزبائن او حجم اصولهم، وان شركة التدقيق يتم اعتبارها متخصصة في أكبر ثلاث قطاعات تحصل منهم على اتعاب بالنسبة لباقي القطاعات التي تدققها (الخشن،2010: 27).

ب- حصة المحفظة على اساس عدد الزبائن: ويتمثل هذا المقياس في نسبة عدد زبائن شركة التدقيق في قطاع معين الى اجمالي عدد زبائن شركة التدقيق في القطاعات المختلفة، وهذا المقياس يقوم على افتراض ان حجم الوحدات الاقتصادية (مقاساً بأجور التدقيق) مقارنة بمجموع أجور التدقيق من جميع الوحدات الاقتصادية في تخصص مهني معين(Knechel & etal ,2007:37) وتحسب نسبة التخصص بموجب هذا المقياس كالآتي:

(عدد زبائن شركة التدقيق في قطاع معين÷ أجمالي عدد زبائن شركة التدقيق في اجمالي القطاعات)×100%

وكلما زادت هذه النسبة فأنها تعني ان شركة التدقيق متخصصة في هذا القطاع وذلك لانتماء عدد كبير من زبائنها لهذا القطاع (توفيق،2015: 42).

3- مقياس الحصة السوقية المرجحة: يسمح هذا المقياس لشركة التدقيق بالتخصص في القطاعات قليلة المنافسة التي لا تحظى بفرص التخصص وفقا لمدخل المحفظة، على شرط ان تكون الحصة السوقية لشركات التدقيق من هذه القطاعات مرتفعة، وبالعكس يسمح هذا المقياس لشركات التدقيق التخصص في القطاعات ذات الاعداد الكبيرة والتي لا تحظى بفرص للتخصص نتيجة احتكار أكبر شركات التدقيق لهذه القطاعات على شرط ان تحتل هذه القطاعات جزء كبير من محفظة هذه الشركات، ويمكن قياس التخصص لدى شركة التدقيق في أحد القطاعات بالشكل الاتي (ابو عيسى،2011: 54):

الحصة السوقية المرجحة = الحصة السوقية × الحصة في المحفظة.

ومما سبق يتبين ان أفضل طريقة لقياس التخصص المهني لشركات التدقيق هي طريقة قياس الحصة السوقية على اساس عدد الزبائن الذين قامت بمراجعتهم داخل قطاع معين الى اجمالي عدد زبائن ذلك القطاع، بسبب ان الحصة السوقية الكبيرة تعكس الاستثمارات الكبيرة من قبل شركات التدقيق في تطوير التخصص المهني وتحسين جودة التدقيق وتعد الأكثر ملائمة للبيئة العراقية.

المحور الثالث/الاحتيال في القوائم المالية

يعد الاحتيال مشكلة كبيرة قد تتعرض لها الوحدات الاقتصادية في كافة انحاء العالم، ويكلف الوحدات الاقتصادية خسائر كبيرة مما يؤدي الى تشويه القوائم المالية واضعافها، ويؤدي الى انعدام موثوقية القوائم المالية وتقليل الاستثمارات، ولذلك اهتمت شركات التدقيق بالاحتيال في القوائم المالية.

اولاً: مفهوم الاحتيال المالي

تنشأ التحريفات اما عن طريق حدوث الاخطاء او الاحتيال (الغش)، ويعد العامل المميز بين الاخطاء والاحتيال هو ما إذا كان التصرف القائم الذي يؤدي الى التحريف في القوائم المالية يعد عمدياً او غير عمدياً، وركزت العديد من المنظمات المهنية من خلال اصداراتها فضلا عن الدراسات الاكاديمية التحريفات المتعمدة في القوائم المالية عند تعريف الاحتيال المالي، فقد اهتمت العديد من الدراسات على مستوى المنظمات المهنية بتحديد مفهوم الاحتيال، فقد عرف معيار التدقيق الدولي (240) الاحتيال على انه " فعل متعمد من قبل واحد أو أكثر من افراد الادارة أو اولئك المكلفين بالحوكمة، أو الموظفين، أو أطراف خارجية، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه، أو غير قانونية" (Wudu,2014:12).

كما عرفت جمعية فاحصي الغش القانونيين (ACFE)الاحتيال بأنه "أية أفعال غير قانونية تتسم بالخداع والإخفاء، أو انتهاك للثقة، ولا تعتمد هذه الأفعال على التهديد باستخدام الإكراه والإجبار، ويرتكب الاحتيال من قبل الأفراد والمنظمات للحصول على الأموال أو الممتلكات أو الخدمات؛ لتجنب دفع أو فقدان الخدمات، أو لتأمين منفعة شخصية أو تجارية"(Manurung& Hadian,2013:4)

كما عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بأنه "فعل مقصود يؤدي الى اخطاء مادية في القوائم المالية التي تخضع للتدقيق" (AICPA ,1997:157).

وعرف الاحتيال على انه استخدام الشخص لمهنته لغرض المصالح الشخصية من خلال إساءة استخدام موارد الوحدة الاقتصادية، إذ ان الاحتيال في المعاملات المحاسبية ينطوي على إجراءات مقصودة، مما يؤدي إلى خطأ في القوائم المالية، لاستخدام غير مشروع لشيء ما، واختلاس موارد الوحدة الاقتصادية (Shanikat& Dorgham, 2014:84).

ويمكن تعريفه على أنه "نية لتضليل أو إخفاء أو حذف الحقائق الخاصة لغرض الخداع أو التلاعب او الحاق الضرر المالي للفرد أو للوحدة الاقتصادية"، وان مظاهر الاحتيال تختلف بين المستويات المختلفة من الوحدة الاقتصادية، فان معظم الموظفين قادرين على تنفيذ سرقة بسيطة، في حين أن المدراء الفاسدين قادرون على اختلاس كميات كبيرة من الأموال أو التلاعب في القوائم المالية لمصلحتهم (Kung&et al,2015:98).

ويعرف الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية إلى "التحريف المتعمد للمبالغ أو الإفصاحات في القوائم المالية"، فقد حدثت فضائح عالية المستوى في الشركات مثل Enron و Tyco و WorldCom. وان فضائح الاحتيال المالية المماثلة تؤدي إلى نتائج سلبية ومدمرة (Xu& et al, 2017:1).

ثانياً: انواع الاحتيال: ميّز معيار التدقيق الدولي رقم (240) بين نوعين من الاحتيال وهما (الاحتيال في القوائم المالية وسرقة الموجودات او سوء استخدامها) (القريشي،17:2015).

ووفقا للمعيار الأميركي رقم (SAS.99) فقد صنف الاحتيال الى نوعين (الجبوري،45:2014):

- التحريفات المتعمدة في القوائم المالية لغرض تضليل مستخدم القوائم المالية.
- التحريفات ناتجة استيلاء الموظفين على الموجودات بهدف تحقيق منافع شخصية والتي تنشأ عن سوء استخدام الموجودات.

وحددت نشرة معايير التدقيق (16) انواع الاحتيال بالآتي (منصر،2015: 15):

1- احتيال الموظفين: وتتضمن بصفة عامة سرقة موارد الوحدة الاقتصادية التي يصاحبها اخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية لإخفاء مثل هذه الاختلاسات.

2- احتيال الادارة: هي الاخطاء المتعمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الادارة وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج اعمالها.

ثالثاً: أسباب الاحتيال:

ان اسباب الاحتيال كثيرة وقد ذكر (دحدوح ومحمد) بعض منها وهي (دحدوح ومحمد، 2013: 470):

- اظهار وضع الوحدة الاقتصادية بشكل أفضل مما هو عليه وتشجيع المستثمرين على شراء اسهمها.
- زيادة نسبة حصة السهم الواحد من الارباح.
- الحصول على قروض اضافية او تحسين شروط عمليات التمويل القائمة وظروفها.

وهناك اسباب اخرى للاحتيال ومنها (المعموري والجبوري،43:2014):

- الضعف في هيكل الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية.
- عدم تفعيل لجان التدقيق.
- ضعف كفاءة حوكمة الوحدة الاقتصادية أو عدم وجودها.
- تحقيق مكاسب شخصية عن طريق محاولات تغطية اختلاس أو عجز في النقدية أو الرغبة في اختلاس بعض موجودات الوحدة الاقتصادية أو الحصول على مكافآت وحوافز إضافية بناءاً على الأداء المالي للوحدة الاقتصادية.
- وجود ضغوط غير اعتيادية من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية بهدف تحقيق أغراض كثيرة منها حاجة الوحدة الاقتصادية إلى تعظيم الربح. ارتكاب المخالفات لتخفيض العبء الضريبي الواقع على الوحدة الاقتصادية.

رابعاً: عوامل الاحتيال (مثلث ومعين الاحتيال) :

تعد عوامل مخاطر الاحتيال أحد اهم مصادر المعلومات التي يستخدمها المدقق لتقييم مخاطر الاحتيال اثناء مرحلة التخطيط لتدقيق القوائم المالية (الصباغ ودحدوح،2016: 383)، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي الى حدوث الاحتيال في القوائم المالية هي الضغوط والفرص والتبرير المتكونة في مثلث الاحتيال او معين الاحتيال (نعمة،216:2013)، وكالاتي:

1- مثلث الاحتيال: ان مثلث الاحتيال في مهنة المحاسبة هو نموذج يشرح العوامل التي تدفع وتؤدي بشخص ما لارتكاب الاحتيال (Burke& Sanney, 2018:8)، وقد تناولت نشرة معيار التدقيق 99 مفهوم مثلث الاحتيال، والذي يوضح الجوانب الثلاث الرئيسية الاحتيال والتي من الممكن ان يركز عليها المدقق للتأكد من وجود الاحتيال (زقوت،61:2016)، وقد ادرج معيار التدقيق الدولي (240) ضمن الملحق رقم (1) قائمة بأهم عوامل الاحتيال، وعرفها بأنها تلك الاحداث او الظروف التي تشير الى دافع ما او ممارسة ضغط معين لارتكاب الاحتيال او اتاحة فرصة لارتكاب الاحتيال (الصباغ ودحدوح،2016: 383). ويمكن توصيف عناصر مثلث الاحتيال بالشكل ادناه:

الشكل (1) مثلث الاحتيال

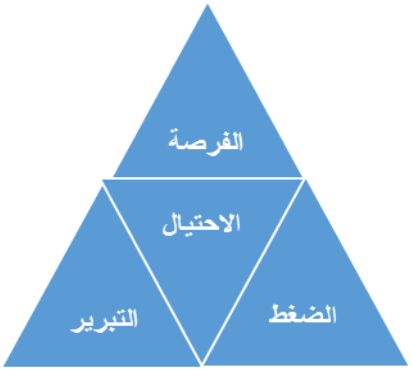

الشكل من اعداد الباحثان

أ- الدوافع او الضغوط لارتكاب الاحتيال

يمثل عنصر الضغط الحافز او الدافع الذي يدفع الشخص لارتكاب عمليات الاحتيال، ويقصد به الضغوط المادية والمعنوية التي يعاني منها الموظف والتي تدفعه الى اللجوء الى الاحتيال للحصول على الاموال التي يعتقد انها سوف تساعده على التخفيف من وطأة هذه الضغوط (حسين،2012: 2).

ب- فرص ارتكاب الاحتيال

يبدأ الاحتيال عند اعتقاد الشخص من قدرته على ارتكاب الاحتيال من دون ان يتم اكتشافه (stanciu,2012:80)، اي عندما يكتشف المحتالون ضعف في الضوابط والإجراءات ووجود طريقة للتحريف واستغلال سلطاتهم وصلاحياتهم، واعتقادهم بأن معرفتهم الشاملة بوسائل الرقابة والاجراءات الداخلية بالوحدة الاقتصادية قد تقلل بدرجة كبيرة من احتمال انكشافهم ومعرفتهم بضعف الرقابة الداخلية مما يؤدي الى عواقب وخيمة كإصدار قوائم مالية مضللة (Huang &el at,2016:4). وتعني الفرصة هي قدرة الموظف على ارتكاب الاحتيال، اذ يكون لديهم الفرصة اذا كان لديهم امكانية الوصول الى الاصول والمعلومات تسمح لهم بأخفاء انشطتهم الاحتيالية، فضلا عن ضعف ضوابط الرقابة الداخلية (Manurung& Hadian,2013:10)، ويعد ضعف نظام الرقابة الداخلية فرصة للقيام بالاحتيال، فقد ينتهز الفرد هذه الفرصة للقيام بعمليات الاحتيال (Burke & Sanney,2018:10)، ومن خلال التفويض الوظيفي الذي يمتلكه الموظف فانه يتاح له الفرصة لارتكاب عمليات الاحتيال والقدرة على إخفاء ذلك الاحتيال، وان ضعف نظام الرقابة الداخلية وكذلك ضعف اشراف الادارة وغيرها تخلق الفرصة لارتكاب الاحتيال (علي،68:2013).

وربما تقدم طبيعة عمليات الوحدة الاقتصادية الفرصة لارتكاب عمليات الاحتيال في القوائم المالية التي من الممكن ان تنشا نتيجة وجود صفقات كبيرة ومهمة او توفر إجراءات تخمينية للموجودات او المطلوبات او المصاريف او العوائد والتي يتطلب الوضع فيها الى الاحكام الشخصية او وجود حالات عدم التأكد يصعب الحكم فيها او توفر عمليات غير اعتيادية كبيرة، كما ان عدم فاعلية مراقبة الإدارة وذلك من خلال هيمنة شخص واحد او أكثر ولكن من دون ضوابط وعدم وجود اشراف فعال لمجلس الإدارة على عمليات اعداد التقارير المالية والرقابة، كما ان لجنة التدقيق ليس لها أي دور فاعل في اعداد التقارير المالية او في الرقابة الداخلية، وهنالك عامل اخر له الدور في ارتكاب الاحتيال وهو الهيكل التنظيمي غير المستقر للوحدة الاقتصادية والذي يتضمن خطط إدارية غير مستقرة وارتفاع دوران مناصب الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة (نعمة،217:2013).

ت- تبرير مرتكبي الاحتيال

وهو العنصر الثالث لمثلث الاحتيال، وهو يمثل العملية التي بواسطتها يعتقد الموظف ان السلوك الاحتيالي يكون مقبولا (من وجهة نظره)، وهو عامل حاسم في معظم عمليات الاحتيال، فمع تفاوت الاسباب يكون التبرير موجوداً بشكل أساسي، اذ يعد التبرير قرار واع من قبل مرتكبي الاحتيال احتياجاتهم فوق احتياجات الاخرين (الجبوري،67:2014)، ويتمثل التبرير بتفكير الموظف او موقفه، فان الموظفين الذين يقومون بعملية الاحتيال دائما يبررون افعالهم، فالتبرير هو اقناع الذات او اقناع عدة اشخاص من اجل القيام بالاحتيال (كاظم،31:2015).

وتم انتقاد مثلث الاحتيال بانه غير كافي لردع ومنع واكتشاف الاحتيال، وهذا بسبب ان عامل مهم من صفات المحتالين تم تجاهله وهو القدرة، واقترح بعض الباحثين إضافة جانب رابع إلى مثلث الاحتيال وهو قدرات شخصية المحتال فسمي بمعين الاحتيال (Kassem & Higson, 2012:195) .

2- معين الاحتيال

اعتقد (Wolf & Hermanson) عام 2004 بأن مثلث الاحتيال يمكن توسيعه ليحسن كل من عملية اكتشاف ومنع الاحتيال وذلك من خلال العناصر الرابعة لمعين الاحتيال التي تتضمن الضغط والفرصة والتبرير والقدرة التي تم اضافتها (كاظم،28:2015)، وتعني القدرة بأن عمليات الاحتيال لا يمكن ان تتم الا من قبل الشخص الملائم مع قدرات حقيقية من قبل الشخص للقيام بالاحتيال(كاظم،32:2015)، اذ ان هناك الكثير من عمليات الاحتيال لم تكن لتحدث قط من دون قدرة الشخص المناسب للقيام بعمليات الاحتيال(الجبوري،69:2014)، والشكل ادناه يمثل معين الاحتيال:

الشكل (2) معين الاحتيال

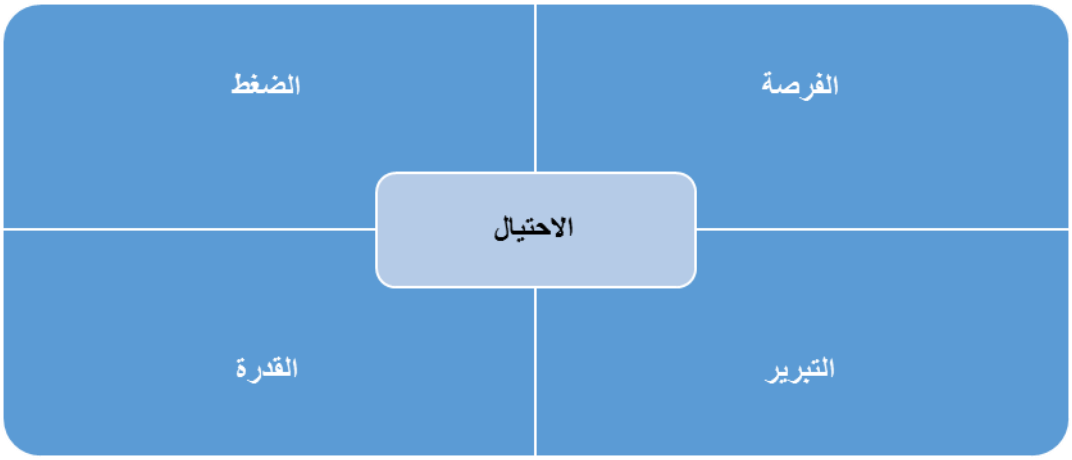

الشكل من اعداد الباحثان

خامساً: تقنيات الكشف عن الاحتيال المالي

هناك العديد من التقنيات التي من الممكن ان يستخدمها المدقق في اكتشاف الاحتيال المالي وذلك من اجل الوصول الى مؤشرات الاحتيال المالي، ومنها:

1- استعمال تحليل النسب المالية للكشف عن الاحتيال المالي، إذ يمكن للمدققين وفاحصي الاحتيال التأكد بشكل معقول من ان القوائم المالية خالية من الاحتيال المالي من الممكن استخدام هذه النسب لأجراء التحقيق لذلك فأن الفائدة من تحليل النسب يعتمد على من يستخدمها وعند تحليل شركة Enron قد تبين انها قامت بالتلاعب بشكل كبير بالأرباح في الفترات السابقة (كاظم،66:2015).

2- الاجراءات التحليلية، يقوم المدقق بالإجراءات التحليلية لتحقيق مجموعة من الأغراض والتي يمكن تلخيصها بالآتي (جبار،122:2011):

أ- تفهم مجال عمل الوحدة الاقتصادية والتخصص المهني التي تمارسه.
ب- تقدير قدرة استمرارية الوحدة الاقتصادية التي يقوم بتدقيقها.
ت- الإشارة الى وجود تحريفات او أخطاء محتملة في القوائم المالية.

فعند استخدام المدقق للإجراءات التحليلية يستطيع المدقق ان يحدد التقلبات غير العادية والتي تمثل الفروقات الكبيرة غير المتوقعة بين القوائم المالية التي لم يتم تدقيقها والتي تخص السنة الحالية وبين القوائم المالية المستخدمة في اجراء عملية المقارنة (جبار،123:2011)، اذ أن هناك عوامل تخضع لسيطرة الإدارة وعوامل خارجة عن سيطرتها، وان حالات الفساد الاداري والمالي يمكن أن يكون لها تأثير على تعثر الشركات مما يؤدي الى تعثر الوحدة الاقتصادية (الشمري، 50:2015).

وان أحد أسباب الفشل المالي للوحدات الاقتصادية هو الاحتيال (الحسناوي، 123:2014) وان عدم توقع المدققين بفشل الوحدة الاقتصادية محل التدقيق يؤدي الى مقاضاة المدققين نتيجة لعدم توقعهم بذلك (السيدية والهاشمي، 112:2016)، وباستخدام نموذج (Altman) المطور للتنبؤ بالفشل والاحتيال المالي للوحدات الاقتصادية الصناعية الخاصة، والذي تم العمل به عام 1977، فان نموذجه مكون من خمسة نسب مالية تستخرج من القوائم المالية للوحدات الاقتصادية (شنوف،247:2012).

المحور الرابع/دور شركة التدقيق المتخصصة مهنياً في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية

ان التخصص المهني للمدقق يشكل مدخلا معاصراً للتميز والارتقاء بالخدمات التي يقدمها المدقق في إطار الدور المهم الذي يلعبه التدقيق في تقديم ضمان مستقل يعزز من مصداقية المعلومات المحاسبية وكفاءة وفاعلية قرارات مستخدميها في أسواق الأوراق المالية، فضلا عن دوره المهم في الارتقاء بدرجة كفاءة الأداء المهني للمدقق وذلك من خلال تحسين قدرات المدقق على كل من دقة تقدير المخاطر الحتمية جودة قرارات تخطيط عمليات التدقيق، واكتشاف ومواجهة حالات الاحتيال المالي وتضييق فجوة توقعات مهنة التدقيق (علي وعبد الرحمن،2013: 180)، اذ ان التخصص المهني يكسب المدقق خبرة عالية لتقييم الأخطاء المهمة وإيجاد الحلول الممكنة، وان نوع التخصص المهني يمكن المدقق من تصميم إجراءات تدقيق تساعده في الوصول الى حكم سليم حول الوحدة الاقتصادية وذلك بسبب معرفة المدقق بالتخصص المهني للوحدة الاقتصادية فيكون على دراية كاملة بالقوانين واللوائح والظروف الاقتصادية التي تمر بها الوحدة الاقتصادية والتي تشكل ضغوط عليها وكذلك يكون المدقق على علم بالبرامج الأكثر شيوعا في التخصص المهني لكي يتمكن من تصميم إجراءات التدقيق بشكل سليم (دبور،39:2013).

وتعد مسؤولية المدقق المتخصص عن اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية هي محور اهتمام مستمر لكل من المهنة والمجتمع، ولذلك ينبغي أن يمارس المدقق عمله في أداء عملية التدقيق بقدرٍ عالٍ من التخصص والتي تساعد على كشف أماكن الخلل في الأداء المالي للشركات أو التلاعب الذي يمكن أن يحدث في المعلومات المالية، والذي يعطي نتائج مضللة لأداء الشركات وتخدع مستخدمي القوائم المالية وتؤدي إلى انهيار الشركات وضياع حقوق المساهمين، كما ينبغي عليه أن يقوم بتنمية مهاراته باستخدام الأساليب المستحدثة لتمكنه من اكتشاف الاحتيال، وسيتم التعرف على دور التخصص المهني للمدقق في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية من خلال:

1- التخصص المهني يزيد من كفاءة الالتزام وتطبيق المعايير المهنية لاكتشاف الاحتيال

ان التخصص المهني تزيد من كفاءة الالتزام وتطبيق المعايير المهنية في مجال مواجهة محاولات بعض الوحدات الاقتصادية للأعمال للقيام بأصدار قوائم مالية مضللة او حدوث وقائع الاحتيال، اذ ان تأكيدات المعايير الدولية 240، 330،315 والمعيار الأمريكي 99 تؤكد على ضرورة قيام المدقق الخارجي بالأخذ في اعتباره احتمال وقوع غش واحتيال في القوائم المالية الخاضعة لتدقيقه ويمكن اكتشافها من خلال تخصصه في قطاع معين نظرا لما لذلك من اثر ايجابي على الارتقاء بقدرات المدقق الخارجي فيما يتعلق بدقة تقدير مخاطر حدوث غش او انطواء القوائم المالية على احتيال مالي وكذلك قدرته على اكتشاف مواطن الغش، اذ ان التخصص في زيادة رصيد الخبرة المهنية للمدقق الخارجي بالإلمام بأساليب الاحتيال المالي السائدة في

القطاع محل تخصصه ومواطن حدوثها واحتمالات تغير مثل تلك الاساليب وسبل الكشف عنها (الخشن،38:2010).

وتؤكد نتائج دراسة (Okeefe,et.al.,2014) على ان التخصص المهني للمدقق في نشاط قطاع معين يزيد من تمسك المدققين بالمعايير، ويعد دليلاً على التأهيل الفني للمدقق، وذلك بالرغم من ان عدم اكتشاف وجود تحريفات مادية سواء كانت هذه التحريفات ناتجة عن احتيال ام عن خطأ لا يتضمن في حد ذاته فشلا في الامتثال لمعايير التدقيق الدولية (حمودة،2014: 90).

2- التخصص المهني للمدقق يساهم في تضييق فجوة توقعات القائمة في مهنة التدقيق

ان السبب في حدوث فجوة توقعات التدقيق هو بسبب قصور اداء المدققين الى المستوى المتوقع منهم في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية بسبب نقص المعرفة والمهارات اللازمة في هذا الجانب لدى المدققين، وبالرغم من ان معايير التدقيق اكدت بأن مسؤولية منع واكتشاف الاحتيال تقع على عاتق الادارة ، فأن المدقق لا يتحمل مسؤولية منع الاحتيال، الا ان معيار التدقيق الدولي رقم 200 الموسوم " الاهداف والمبادئ العامة التي تحكم عملية تدقيق التقارير المالية"، قد اشار بأنه عند تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق لا يفترض المدقق ان الادارة غير نزيهة او انها نزيهة وليست موضع شك، وذلك مفاده ان يمارس المدقق عمله في اطار من الشك المهني الذي يُمكنه من اكتشاف والحد من الاحتيال(حمودة،2014: 88).

ويمكن للتخصص المهني للمدقق ان يساهم بفاعلية في التغلب على جانب كبير من فجوة التوقعات والناتجة عن الفرق بين ما يتوقع المجتمع انجازه من قبل المدقق الخارجي بصورة معقولة وبين الاداء الفعلي للمدقق الخارجي، وذلك نظرا لدور التخصص في تحسين القدرات المهنية للمدقق الخارجي، سواء من حيث دقة تقدير المخاطر الحتمية، وجودة تخطيط عمليات التدقيق الخارجي او من حيث اكتشاف ومواجهة حالات الغش والاحتيال المالي (لبيب،28:2005).

3- المدقق المتخصص مهنيا يتمكن من اكتشاف الاحتيال بصورة ادق وأكثر كفاءة

ان المدقق المتخصص يمتلك القدرة والمهارة الافضل في تحديد البدائل من الفرضيات لمعرفة الاحتيال وفاعلية اكتشافه من قبل المدقق تظهر واضحة، وان المدقق المتخصص مهنيا يستطيع اكتشاف الاخطاء اكثر من المدقق غير المتخصص في ذلك القطاع سواء كان دور هذا المدقق بفريق التدقيق مدقق رئيس او مدير تدقيق، مع ملاحظة ان مدير التدقيق المتخصص اكثر كفاءة في اكتشاف الاخطاء الحكمية وهي الاخطاء التي تحتاج الى الحكم المهني مثل الخطأ في تصنيف القروض في قطاع البنوك اما المدقق الرئيس المتخصص فهو اكثر كفاءة في اكتشاف الاخطاء الروتينية او الميكانيكية وهي الاخطاء التي لا تحتاج الى الحكم المهني من قبل المدقق وتحدث بشكل متكرر مثل اعادة تقييم مخصصات الخسارة الخاصة بالقروض بشكل اكبر من المقرر عنها بسبب سوء التصنيف لهذه القروض (Owhoso,etal,2002 :883)، ويلاحظ ان بعض التقديرات تتم باستخدام الحكم الشخصي من قبل الوحدة الاقتصادية، فتعتمد عليها الوحدة الاقتصادية في الاحتيال حيث يسهل التلاعب بهذه التقديرات، ومن الصعب على المدقق امتلاك دليل مناسب على مدى سلامة تلك التقديرات وهذه التقديرات تختلف في درجة بساطتها او تعقيدها، ففي حالة التقديرات المعقدة والتقديرات التي تنفرد بها بعض المهن عن غيرها يتطلب الامر توفر درجة عالية من المعرفة بالمهنة الذي يكتسب من خلال التخصص المهني ليكون عالما بالمعدلات و التقديرات الاكثر استخداما في الوحدات الاقتصادية الاخرى في نفس تخصصه المهني فترتفع درجة قدرته على تقييم تقديرات الوحدة الاقتصادية بشكل سليم، فالمدقق المتخصص يكون أكثر معرفة بمواطن الغش والتحريفات نظرا لكثرة تدقيقه للوحدات الاقتصادية المحددة بتخصصه ، وان المدقق المتخصص مهنيا يتمكن من تحديد المشاكل الشائعة بالمهنة ومواطن حدوث الاحتيال المالي وزيادة القدرة على تحديد ادلة الاثبات المناسبة والاختبارات الواجبة والتقديرات المناسبة لكل بند من بنود القوائم المالية فضلا عن اكتسابه المعرفة الخاصة بأساليب الاحتيال الشائعة الاستخدام بهذا التخصص المهني والتي يتعرف عليها من كثرة تدقيقه للوحدات الاقتصادية في نفس التخصص المهني، وذلك من خلال تمكين المدقق من استخدام الاساليب و التقنيات الحديثة بعد تزويدها بالسمات الخاصة بالمهنة و ينعكس كل ذلك على زيادة مصداقية القوائم المالية المنشورة وبالتالي زيادة الثقة في اسواق الاوراق المالية الامر الذي ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد (الخشن،37:2010) ، فعندما يكون المدقق متخصص في تخصص مهني معين يتمكن من تحديد الضغوط التي يمر بها هذا التخصص ليتمكن من

تحديد الضغوط فقد تحفز إدارة الوحدة الاقتصادية على التلاعب وبالتالي تتزايد مخاطر الاحتيال والتلاعب في القوائم المالية (توفيق،60:2015)، فكلما ارتقى المدقق في تخصصه المهني كلما زادت قدرته على اكتشاف ومنع الاحتيال في التقارير المالية، وذلك نظرا لتعاظم مستوى معارفه المهنية المتخصصة، كما ان علم الادارة بامتلاك المدقق لهذه المعرفة وانه سيكتشف ما تقوم به من تحريفات وتلاعب يعتبر من العوامل الهامة التي تسهم كبح دوافعها اتجاه الاحتيال بالقوائم المالية، ومن الضروري امتلاك المدقق التخصص المهني الخبرة من اجل تحديد او اكتشاف التحريفات وخصوصا التحريفات التي يتم اخفائها لأغراض معينة (جابر،162:2010)، اذ ان خبرة المدقق المتخصص مهنيا تمكنه من اكتشاف الاخطاء والاحتيال بصورة ادق واكثر كفاءة من المدققين غير المتخصصين وذلك لمعرفة المدقق المتخصص الجيدة بطبيعة الوحدة فتصبح لديه القدرة والكفاءة في التعامل في تلك البيئة بالتخطيط الجيد لعملية التدقيق (عويس، بدون سنة:90).

ويعد التخصص المهني في مهنة التدقيق من أهم العوامل التي يمكن الارتكاز عليها في مواجهة قيام الوحدة الاقتصادية بإصدار تقارير مالية مضللة أو متضمنة احتيال، وغالبا ما تلجأ الوحدة الاقتصادية التي تقوم بالاحتيال إلى اختيار مدققين غير متخصصين مهنيا اعتقادا منها أنه يمكنها إخفاء ذلك، حيث يسهم التخصص المهني للمدقق في تدعيم قدرات المدققين في اكتشاف قيام الوحدة الاقتصادية باتباع أساليب الاحتيال وهو ما ينعكس في النهاية على تدعيم الكفاءة المهنية للمدقق (المقطري،416:2011)، وبالتالي فإن إلمام المدقق بطبيعة التخصص المهني للوحدة الاقتصادية وخصائصها محل التدقيق ستسفر عن ارتفاع كفاءته المهنية في اكتشاف حالات الاحتيال ما سيمكن مستخدمي التقارير المالية من الحصول على قيمة إضافية متمثلة في حالة الاطمئنان السائدة لديه بأن تعاقد الوحدات الاقتصادية مع المدقق يمتلك المعرفة المتخصصة ينذر بخلو التقارير المالية من التحريفات الجوهرية (فخر وشلا،588:2014).

4- التخصص المهني للمدقق يحسن من التخطيط الجيد لعملية التدقيق وتخفيض المخاطر الناتجة عن الاحتيال

ان التخصص المهني يساعد على تحسين قدرة المدقق على التخطيط الجيد لعملية التدقيق، والقدرة على اكتشاف الغش والاحتيال في الوحدة الاقتصادية محل التدقيق، وبث الطمأنينة الى خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية، وزيادة درجة الاعتماد نظرا لما يمتلكه من خبرة واسعة ومتعمقة بصناعة الزبون (بابكر واخرون، 2016: 255).

وقد ركز الباحثون (Winograd,et.al.,2000) على مرحلة التخطيط في التدقيق، وتقدير المخاطر للمدقق المتخصص، فأشاروا الى ان التخصص في التدقيق يُحسن من عملية التخطيط ومن تقدير مخاطر التدقيق، وتكمن كفاءة المدقق المتخصص في عملية اختيار طبيعة اجراءات التدقيق، والوقت الذي تؤدى فيه هذه الاجراءات، والمدى الملائم لهذه الاجراءات بناء على المستوى المسموح به من الاحتيال والمحدد من قبل المدقق (أبو عيسى،56:2011). ويلعب تخصص المدقق في تدقيق قطاع معين دورا كبيرا في تخفيض مخاطر التدقيق الناتجة عن الاحتيال، اذ يقوم المدقق المتخصص بتصميم اجراءات التدقيق التي تساعده في التوصل على حكم سليم على المخاطر الناتجة من الاحتيال، وتكمن اهمية التخصص في تقييم تلك الاجراءات، لأن معرفة المدقق بطبيعة نشاط القطاع الذي تنتمي اليه الوحدة الاقتصادية محل التدقيق تمكنه بأن يكون على دراية ومعرفة كاملة بالقوانين واللوائح التي تنظمها، والظروف الاقتصادية التي تمر بها التي قد تشكل ضغوطا عليها (موسى وفتوحة،114:2016)، فالتخصص المهني يساعد المدقق في الإلمام بالمؤشرات المالية السائدة في التخصص والقدرة على تكوين تصور واضح عن قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار من عدمه، فالتحليل الفعال لخطر التدقيق نتيجة اتباع التخصص المهني تمكن المدقق من مقابلة توقعات المستخدمين بمستوى كفاءة أفضل من خلال تزايد احتمالات اكتشافه لحالات الغش والتلاعب المالي الذي يصب في النهاية بتضييق فجوة التوقعات ومواجهة بعض تلك السلبيات وفي تضييق فجوة التوقعات القائمة في المهنة (لبيب،29:2005).

5- التخصص المهني يرتقي بقدرات المدقق بالإلمام بأساليب اكتشاف الاحتيال

يتيح التخصص المهني للمدقق المزيد من القدرات المهنية وامكانية الاستفادة من الاساليب والادوات المستحدثة والمتطورة والتي يمكن تطويعها في مجال اكتشاف اساليب ومواطن الغش والاحتيال المالي وفي القطاع الذي تخصص في تدقيق وحداته الاقتصادية، وعلى سبيل المثال استخدام فعاليات نظريتي الاحتمالات والمباريات وادوات اساليب بحوث العمليات وكذلك بعض الاساليب التقنية المستحدثة والتي يمكن ارتفاع درجة كفاءة تطبيقها اذا ما استخدمها المدقق في نطاق صناعة او قطاع اقتصادي محدد بعد تطويعها و فقا للسمات الرئيسية والنوعية التي يتسب بها ذلك القطاع فمن المتوقع ان يثمر الجمع بين استراتيجية التخصص المهني ومن ثم تفهم بيئة نشاط منشاة العميل وبين تطبيق مثل تلك الادوات عن ارتفاع الكفاءة المهنية للمدقق الخارجي في اكتشاف حالات الغش والاحتيال المالي (لبيب،24:2005)،

وان الاحتيال قد ينطوي على خطط متقدمة ومنظمة بشكل دقيق ومصممة لإخفاء التزوير او الاخفاء المتعمد للبيانات المحاسبية الخاطئة التي يتم تقديمها للمدقق، وان هذه الأنواع من الاحتيال تكون أكثر صعوبة من حيث اكتشافها عندما يصاحبها تواطؤ، فيمكن ان يؤدي التواطؤ الى ان يعتقد المدقق ان دليل التدقيق مقنع ولكنه غير حقيقي، وان قدرة المدقق على كشف الاحتيال يعتمد على عوامل معينة مثل براعة مرتكب الاحتيال ومدى تكرار نطاق الاحتيال والحجم النسبي للمبلغ والمناسب العليا التي يشغلها أولئك الافراد المتورطين(جعارة،187:2012)، فمثلا اكتشاف الأخطاء الروتينية يحتاج إلى اختبار العمليات خلال السنة وفي نهايتها الأخطاء غير الروتينية تكتشف بالتركيز على العمليات غير المتكررة وتعديل القيود مثل التقديرات المحاسبية، إذ إن التخصص المهني يحسن إجراءات الرقابة على العمليات اليومية المتكررة، ومن ثم فإن الوحدة الاقتصادية المنظمة تحت تخصص مهني معينة ينبغي ليس فقط أن يكون بها أقل حدوث للأخطاء ، وإن التخصص المهني يكسب المدقق خبرة عالية لتقييم الأخطاء المهمة، وإيجاد الحلول الممكنة لها وذلك مقارنة بالمدقق غير المتخصص (المقطري،417:2011).

وأن المدقق المتخصص مهنيا يجب أن تكون لديه أساليب مختلفة في التعامل مع حالات الاحتيال والتلاعب في القوائم المالية حيث أنه يجب أن يعتمد على المعلومات غير المالية بجانب المعلومات المالية عن الوحدة الاقتصادية حتى تتكون لديه صورة متكاملة عن واقع عملها والبيئية المحيطة بها، حيث يكون باستطاعته وضع تقديرات تكون أقرب إلى الحقيقة قدر الإمكان وعكس ذلك في تقرير التدقيق (إبراهيم،76:2015).

وهنالك العديد من التقنيات التي من الممكن ان يستخدمها المدقق في اكتشاف الاحتيال المالي وذلك من اجل الوصول الى مؤشرات عن الاحتيال المالي، ومنها استعمال الاجراءات التحليلية للكشف عن الاحتيال المالي (كاظم،62:2015)، فالإجراءات التحليلية تمكن المدقق من دراسة العلاقات بين عناصر القوائم المالية مع مثيلاتها في الماضي لاكتشاف أي تقلبات أو أمور غير عادية مثل دراسة تحليل تجاه البيانات، وكذلك النسب المالية المقارنة وغيرها من أساليب التدقيق التحليلية والتي تؤدي إلى إجراء المدقق لتقييم معقولية البيانات المالية عدم وجود تقلبات غير عادية وغير متوقعة والتي من شأنها أن تعطي معلومات للمدقق عن الاحتيال (الشوين،84:2007)، وان مرتكب الاحتيال عادة ما يكون على دراية بإجراءات التدقيق الخاصة التي عادة ما يجريها المدقق، وبهذه المعرفة يستطيع ان يخفي الاحتيال في الحسابات التي هي اقل احتمال لان ينظر بها المدقق، وهنا يتطلب من المدقق اجراءات تدقيقية من التي لا يمكن التنبؤ بها من سنة الى اخرى ويقدم نصائح لتنفيذ هذه المتطلبات (نعمة،224:2013)، وان الاختبارات التحليلية إذا تمت بطريقة غير صحيحة فأنها سوف تفشل في اكتشاف التحريف الجوهري (موسى وفتوحة،115:2016).

وان المدقق المتخصص الذي يمتلك قاعدة عريضة من المعرفة الخاصة بتخصص مهني معين يجعله أكثر قدرة على إجراء اختبارات الفحص التحليلي واختيار العينة بشكل مناسب وكذلك اختيار إجراءات تدقيق المناسبة والأزمة لكشف التحريفات في حالة وجودها (توفيق،58:2015)، فالمدقق المتخصص مهنيا يتمكن من إعطاء تفسيرات عن تقلبات النسب غير المتوقعة في الإجراءات التحليلية بشكل أفضل من المدقق غير المتخصص(Solomon&Shield,1999:193)، وان التخصص المهني للمدقق يُحسن من اداء المدقق في الاجراءات التحليلية، وان ذلك يمكنه من الحكم على نتائج الإجراءات التحليلية والوصول لأسباب حدوثها بكفاءة(Green,2008:244) .

واما فما يتعلق بالأهمية النسبية، فيتحدد مستوى الاهمية النسبية وفقا للتقدير المهني للمدقق إذ يتم تحديد اي بند من البنود او اي نوع من العمليات ينبغي فحصه كما يتم تحديد ما اذا كان الفحص يجب ان يتم باستخدام اسلوب العينات او اسلوب الفحص التحليلي الامر الذي يوضح اهمية تخصص المدقق في مهنة العميل حيث ان بنود الحسابات تختلف في الاهمية النسبية من مهنة لأخرى وبالتالي يختلف الاسلوب المناسب لفحصها باختلاف المهنة كما ان دلالات العلاقة بين الارصدة تختلف ايضا من مهنة لأخرى فمثلا نسبة العائد على الاستثمار ونسبة السيولة يختلف مدلولهما في الوحدة المالية عنها في وحدة المقاولات وكذلك بالنسبة لغيرهما من الوحدات الاقتصادية (الخشن،35:2010)، وان تقنية الانحدار اللوجستي هي مقياسا يستخدم الاستخراج النتائج التنبؤية حول وجود أخطاء جوهرية من خلال بنود القوائم المالية (زلوم واخرون،260:2014).

ولاختبار العلاقة بين التخصص المهني للمدقق والاحتيال في القوائم المالية يتم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي الاتي (Carcello&Nagy,2004:653-654):

FRAUD= b0 + b1 SPEC + b2 SIZE + b3 ZFC + b4 YRSPUB + b5 MKTBK + b6 BDOUT +
* b7 BDSIZE + b8 BOSS

المحور الخامس/ قياس تأثير التخصص المهني لشركات التدقيق العراقية في اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

يهدف هذا المحور الى قياس تأثير التخصص المهني لشركات التدقيق العراقية في كشف الاحتيال في القوائم المالية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2014-2015.

اولاً: نموذج البحث:

سيتم تطبيق نموذج (Carcello) لاختبار فرضية البحث المتعلقة بتأثير التخصص المهني لشركات التدقيق في الاحتيال في القوائم المالية، وتتمثل متغيرات نموذج الانحدار اللوجستي المستخدم بالآتي:

FRAUD= b0 + b1 SPEC + b2 SIZE + b3 ZFC + b4 YRSPUB + b5 MKTBK + b6 BDOUT + b7 BDSIZE + b8 BOSS

ويبين الجدول الاتي عناصر نموذج البحث:

جدول (1) عناصر انموذج الانحدار اللوجستي

FRAUD	1 إذا كانت الوحدة الاقتصادية تعاني من الفشل او الاحتيال المالي، 0 خلاف ذلك
SPEC	1 قامت شركة تدقيق متخصصة مهنيا بتدقيق الوحدة الاقتصادية، 0 خلاف ذلك
SIZE	إجمالي الموجودات الوحدة الاقتصادية
ZFC	التنبؤ بدرجة الفشل المالية
YRSPUB	عدد السنوات التي تم إدراج الوحدة الاقتصادية في سوق العراق للأوراق المالية
MKTBK	نسبة القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية الى قيمتها الدفترية
BDOUT	نسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين لا يشغلون مناصب ادارية
BDSIZE	عدد أعضاء مجلس الإدارة
BOSS	1 إذا كان شخص واحد يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة او المدير المفوض وهو عضو في مجلس الإدارة، 0 خلاف ذلك

وأن تطبيق النموذج سيكون بالاعتماد على معلومات القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ونشرة مراقبي الحسابات، وقد تم حذف بعض متغيرات النموذج المذكور في الجانب النظري لعدم ملاءمتها للبيئة العراقية.

ثانياً: النتائج الإحصائية لاختبار فرضيات البحث:

يقيس نموذج البحث تأثير التخصص المهني لشركات التدقيق في التنبؤ والكشف عن الاحتيال في القوائم المالية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد تم استخدام مقياس الارتباط ونموذج الانحدار لقياس متغيرات البحث وكالاتي:

1- الارتباط (معامل ارتباط بيرسون، معامل ارتباط سيبرمان)

فقد تم استخدام مقياس الارتباط لبيان ارتباط متغيرات البحث فيما بينها وطبيعة الارتباط المتمثل بالعلاقة السلبية ما بين المتغيرين او العلاقة الإيجابية، وكما هو مبين في الجدول ادناه:

الجدول (2) نتائج معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

		spec	SIZE	ZFC	YRSPUB	MKTBK	BDOUT	BDSIZE	BOSS
spec	Spearman's rho	1	-.460-**	-.241-*	.201*	.288**	.079	.096	-.193-*
SIZE	Pearson Correlation		1	.133	-.242-*	-.146	.227*	.304**	-.031
ZFC	Pearson Correlation			1	.399**	.157	-.153	-.200-*	.174
YRSPUB	Pearson Correlation				1	.377**	.027	.070	.022
MKTBK	Pearson Correlation					1	.166	.034	-.199-*
BDOUT	Pearson Correlation						1	.669**	-.549-**
BDSIZE	Pearson Correlation							1	.014

* معنوية عند مستوى 5%

** معنوي عند مستوى 1%

ويستخدم ارتباط Spearman للتعبير عن المتغيرات الوصفية، بينما يستخدم ارتباط Pearson للتعبير عن المتغيرات الكمية.

ومن الجدول اعلاه يتبين الاتي:

- ان علاقة الارتباط بين التخصص المهني لشركات التدقيق وحجم الوحدة الاقتصادية هي علاقة سالبة وبمعامل (0.460-) وعند مستوى دلالة 1%، وعليه فان الارتباط دال سالب وقوي مما يعني كلما زاد حجم الوحدات الاقتصادية يقل الاستعانة بشركات تدقيق متخصصة مهنيا.
- ان علاقة الارتباط بين التخصص المهني لشركات التدقيق وبين التنبؤ بالاحتيال في القوائم المالية هي علاقة سالبة وبمعامل (0.241-) وعند مستوى دلالة 5%، وعليه فان الارتباط دال سالب مما يعني كلما يزداد التخصص المهني لشركات التدقيق يؤدي الى انخفاض الاحتيال في القوائم المالية.
- ان علاقة الارتباط بين التخصص المهني لشركات التدقيق وبين عدد سنوات إدراج الوحدة الاقتصادية في سوق العراق للأوراق المالية هي علاقة موجبة وبمعامل (0.201) وعند مستوى دلالة 5%، وعليه فان الارتباط دال موجب مما يعني كلما تم الاستعانة بشركات التدقيق المتخصصة مهنيا لتدقيق القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كلما بقيت الوحدات الاقتصادية لأطول فترة من الزمن في السوق المالية.
- ان علاقة الارتباط بين التخصص المهني لشركات التدقيق وبين نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للوحدة الاقتصادية هي علاقة موجبة وبمعامل (0.288) وعند مستوى دلالة 1% وعليه فان الارتباط دال موجب وقوي مما يعني كلما ازداد استعانة الوحدات الاقتصادية بخدمات شركات تدقيق متخصصة مهنيا أدى الى زيادة نسبة القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية الى النسبة الدفترية.

- ان علاقة الارتباط بين التخصص المهني لشركات التدقيق وبين عضو مجلس الإدارة الذي يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة او المدير المفوض هي (0.193-) وعند مستوى دلالة 5% وعليه فان الارتباط دال سالب مما يعني كلما ازداد استعانة الوحدات الاقتصادية بخدمات شركات تدقيق متخصصة مهنيا في تدقيق حساباتها دل على عدم اشغال أعضاء مجلس الإدارة بمنصبين اداريين كعضو مجلس إدارة ومدير مفوض.
- عدم وجود علاقة ارتباط بين التخصص المهني لشركات التدقيق وبين أعضاء مجلس الإدارة الذين لا يشغلون مناصب إدارية.
- عدم وجود علاقة ارتباط بين التخصص المهني لشركات التدقيق وبين عدد أعضاء مجلس الإدارة.

2- نموذج الانحدار اللوجستي

ولاختبار فرضية البحث تم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي، اذ تم تطبيقه على عينة البحث المتمثلة بـــ 54 وحدة اقتصادية مطبقة على بياناتها لسنة 2014 و2015، وتحدد (b) طبيعة العلاقة سالبة او موجبة، وان المعنوية (sig) قد ظهرت متمثلة بنتيجة تطبيق نموذج البحث والتي تحدد إذا كانت العلاقة معنوية او غير ذلك عند مستوى معنوية اقل من 5% او 10%.

ويتمثل المتغير التابع بالاحتيال المالي، ويأخذ القيمة (1) في حالة إذا كانت الوحدة الاقتصادية تعاني من الفشل او الاحتيال المالي، و(0) خلاف ذلك، والمتغيرات المستقلة (SPEC، SIZE، ZFC، YRSPUB، MKTBK، BDOUT، BDSIZE، BOSS)، ويوضح الجدول (3) الانحدار اللوجستي للنموذج المستخدم في هذا المبحث وكالاتي:

الجدول (3) نموذج الانحدار اللوجستي

المتغيرات المستقلة	المتغيرات المستقلة	الرمز	B	Wald chi-square	P- value قيمة sig
X1	التخصص المهني لشركات التدقيق	SPEC	1.097-	3.713	.054
X2	حجم الوحدات الاقتصادية	SIZE	.000	3.199	.074
X3	التنبؤ بالاحتيال في القوائم المالية	ZFC	.091	1.676	.195
X4	عدد السنوات التي تم إدراج الوحدة الاقتصادية في سوق العراق للأوراق المالية	YRSPUB	.050	.433	.510
X5	نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للوحدة الاقتصادية	MKTBK	.345	2.435	.119
X6	عضو مجلس الإدارة الذي يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة او المدير المفوض	BDOUT	15.833-	4.841	.028
X7	أعضاء مجلس الإدارة الذين لا يشغلون مناصب إدارية	BDSIZE	1.049	4.311	.038
X8	عدد أعضاء مجلس الإدارة	BOSS	1.659-	1.466	.226
	Constant		2.640	1.190	.275

وان معامل R^2 يمثل 31%

الجدول من أعداد الباحثان بالاستناد للنتائج المستخرجة من برنامج SPSS V.20

ومن الجدول اعلاه يتضح معنوية معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة (SPEC، ZFC، YRSPUB، BDOUT)، وتكون معادلة النموذج كالاتي:

Y=2.640+ (-1.097) X1+ 0X2 +0.091X3 +0.050X4 +0.345X5+ (- 15.833) X6+ 1.49X7 + (-1.659) X8

وفيما يتعلق بالتخصص المهني لشركات التدقيق واختبار فرضية البحث فان هنالك تأثير احصائي ذات دلالة معنوية عند مستوى 10% لتأثير التخصص المهني لشركات التدقيق في الاحتيال في القوائم المالية، وان طبيعة العلاقة سلبية أي كلما يزداد التخصص المهني لشركات التدقيق ينخفض الاحتيال في القوائم المالية.

ثالثاً: اختبار فرضية البحث

يهدف هذا المحور إلى اختبار فرضية البحث الرئيسية عن طريق استعمال الأساليب الإحصائية المناسبة، ويمكن قياس العلاقة بين التخصص المهني للمدققين في شركات التدقيق العراقية والاحتيال في القوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كالاتي:

فرضية العدم Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التخصص المهني لمدققين في شركات التدقيق العراقية واكتشاف الاحتيال في القوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التخصص المهني لمدققين في شركات التدقيق العراقية واكتشاف الاحتيال في القوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ولإثبات هذه العلاقة في البيئة العراقية او نفيها، يمكن قياس ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (4) العلاقة بين التخصص المهني لمدققين في شركات التدقيق العراقية والاحتيال في القوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

المتغير المستقل X_t	المتغير المعتمد Y_t	قيمة B	قيمة معامل التحديد R^2	الدلالة	قيمة معامل الارتباط r	الدلالة	قيمة sig المحسوبة	قبول (رفض) الفرضية
التخصص المهني لشركات التدقيق	الاحتيال في القوائم المالية	1.097-	0.31	العلاقة معنوية	-0.241	ارتباط معنوي	0.54	رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة

ويتضح من الجدول أعلاه ان التخصص المهني لشركات التدقيق يؤدي الى اكتشاف وتخفيض الاحتيال المالي في القوائم المالية وانه كلما زاد التخصص المهني لشركات التدقيق بمقدار وحدة واحدة فأن الاحتيال المالي سوف ينخفض بمقدار (1.097). ويتضح من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط (r) موجب (-0.241) وهذا يعني إن هناك علاقة ارتباط سالبة (عكسية)، أي أن متغير الاحتيال في القوائم المالية التابع يتغير بعكس القوة واتجاه المتغير المستقل التخصص المهني لشركات التدقيق، وتحت مستوى معنوية (0.10).

كما بلغ معامل التحديد (R^2) مقدار (0.31) وهذا يعني إن المتغير المستقل التخصص المهني لشركات التدقيق يفسر نحو (31%) من التغير الحاصل في المتغير التابع الاحتيال في القوائم، والباقي يعود إلى المتغيرات الأخرى المؤثرة في الاحتيال المالي.

ووفقا لما ورد في تحليل العلاقة الارتباطية بين التخصص المهني لشركات التدقيق وبين الاحتيال المالي في القوائم المالية، يتبين وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين، وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي تبناها هذا المبحث والتي نصت على إن " هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين التخصص المهني لمدققين في شركات التدقيق العراقية واكتشاف الاحتيال في القوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية".

ونتيجة لذلك يرى الباحثان بان للتخصص المهني لشركات التدقيق دور في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية وان هذا الدور سوف يستمر بالزيادة خلال السنوات القادمة نتيجة لتحول طبيعة الاعمال الى الرأسمالية ونتيجة الى الاستثمارات الحاصلة في سوق العمل وتوسع الاعمال والشركات في المستقبل وهذا ما يؤدي الى زيادة شركات التدقيق وزيادة استخدام شركات التدقيق أسلوب التخصص المهني عند تأدية عمليات التدقيق.

المحور السادس / الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1- يعد التخصص المهني من اهم الاساليب التي تستعين بها شركات التدقيق لضمان استمراريتها في ممارسة مهنة التدقيق والتي تؤدي إلى زيادة جودة التدقيق.
2- شركات التدقيق المتخصصة تملك قدرة أفضل على التدقيق واكتشاف الاخطاء مقارنة بنظيرتها غير المتخصصة، بما لديها من خبرة ومعرفة وقدرة على التعامل مع المواقف بكفاءة وفاعلية.
3- ان التخصص المهني للمدقق في نشاط قطاع معين يزيد من تمسك المدققين بالمعايير، ولا يعني عدم اكتشاف وجود تحريفات مادية سواء كانت هذه التحريفات ناتجة عن احتيال ام عن خطأ فشلا في الامتثال لمعايير التدقيق الدولية.
4- يساهم التخصص بفاعلية في التغلب على جانب كبير من فجوة التوقعات والناتجة عن الفرق بين ما يتوقع المجتمع انجازه من قبل المدقق الخارجي بصورة معقولة وبين الاداء الفعلي للمدقق الخارجي، من حيث اكتشاف ومواجهة حالات الغش والاحتيال المالي.
5- التخصص المهني للمدقق يحسن من التخطيط الجيد لعملية التدقيق وتخفيض المخاطر الناتجة عن الاحتيال
6- اظهرت النتائج التطبيقية وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين التخصص المهني لشركات التدقيق العراقية وبين اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثانيا: التوصيات

1- تشجيع شركات التدقيق العراقية بالتخصص المهني لما لذلك من أهمية، إذ يزيد من قدرة شركة التدقيق على التعرف على مشاكل القطاع ويمكنها من التخطيط الجيد لعملية التدقيق الذي يزيد لديها المقدرة على اكتشاف الاخطاء والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية، وبالتالي تقديم خدمات ذات مستوى عال من الجودة.
2- تفعيل الدور الذي يمكن ان تقوم به شركات التدقيق المتخصصة لاكتشاف الاحتيال والحد منه بالآتي:
أ- إلمام شركة التدقيق بأساليب الاحتيال المالي الشائعة في القطاع محل التخصص.
ب- التأكيد على السياسات المحاسبية الملائمة لظروف وطبيعة النشاط الذي تخصص به، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعتمدة بواسطة الادارة.
ت- ابلاغ لجنة التدقيق بالحاجة الى الشك المهني في عملية تجميع وتقييم ادلة التدقيق عن الاحداث المحاسبية المعتمدة بواسطة الادارة.
ث- مساعدة لجنة التدقيق في تقويم كفاءة المدققين الداخليين تجاه التطبيق الاحتيالي لبدائل السياسات المحاسبية.
ج- مساعدة ادارة المخاطر في الحد من مخاطر التطبيق الاحتيالي لبدائل السياسات المحاسبية.
ح- الاهتمام بالعوامل المتعلقة بالمدققين وبيئة التدقيق الكفيلة باكتشاف الغش والاحتيال.
3- ضرورة ان يقوم مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بعقد المؤتمرات والندوات العلمية والدورات التدريبية وإلزام شركات ومكاتب التدقيق بالمشاركة فيها عن مختلف المواضيع التدقيقية الحديثة وذلك لزيادة خبرة المكتب علميا وعمليا، مما يزيد من خبرة ومعرفة وتخصص شركات التدقيق والذي يضمن تقديم خدمات تدقيقية أفضل لاكتشاف الاحتيال في القوائم المالية وبالتالي تحسين جودة التدقيق.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

أ- الوثائق والتقارير الرسمية

1- دليل الشركات والتقارير السنوية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية
2- نشرة مراقبي الحسابات

ب- الكتب

1- شنوف، شعيب (2012)، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الاولى، المملكة الأردنية الهاشمية، دار زهران للنشر والتوزيع.

ت- البحوث والدراسات والدوريات

1- أبو عيسى، دعاء خالد (2011)، مدى وجود التخصص في التدقيق لدى مكاتب التدقيق في الأردن، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 1.
2- بابكر، الزين عبد الله، خليل، عبد ارحمن عادل، بركات، الأمين اسحق (2016)، دور التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقويم كفاءة قرارات التحاسب الضريبي للمشروعات الفردة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مجلد 6، عدد 24.
3- توفيق، عمر اقبال (2015)، دور التخصص المهني لمدقق الحسابات في تفعيل اليات حوكمة الشركات: دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في الأردن، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 140.
4- جبار، ناظم شعلان (2011)، مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق ودورها في اكتشاف التضليل في القوائم المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 2.
5- جعارة، أسامة عمر (2012)، أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال/ الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة، دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الخارجي في الاردن، مجلة العلوم الادارية، المجلد 39، العدد 2.
6- الحسناوي، سالم صلال (2014)، التنبؤ بالتعثر المالي لشركات الاستثمار باستعمال النسب المالية لنموذج kida وأثرها على EPS، دراسة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 9.
7- حسين، فتاح محمد (2012)، دور مثلث الاحتيال المالي في بناء استراتيجية مكافحة الفساد، دراسة قانونية، المؤتمر العلمي الأول لديوان الرقابة المالية، العراق.
8- دحدوح، حسين احمد، محمد، عمر احمد (2013)، دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 العدد 2.
9- الديسطي، محمد محمد عبد القادر، الغندور، مصطفى عطية السيد، الامير، احمد احمد مصطفى (2011)، العلاقة بين التخصص والجودة في مجال المراجعة، دراسة تطبيقية عن قرار المراجع بشأن استمرارية شركات المساهمة المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد 35، العدد 2.
10- زلوم، نضال عمر، العبادي، هيثم ممدوح، هاشم، فراس نائل (2014)، دعم الراي المهني للمدقق باستخدام تقنيات البحث عن البيانات في التنبؤ بوجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 19، العدد 2.
11- الزواوي، علي عبد الحفيظ، الشاوش، البشير عبد الله (2015)، إثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير مخاطر المراجعة في البيئة الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، ال عدد1.
12- السيدية، موفق احمد، والهاشمي، ليلى عبد الكريم (2016)، قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام انموذج serrod، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 36.

13- الصباغ، سامر هايل، دحدوح، حسين احمد (2016)، مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال، دراسة ميدانية في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 12 العدد 2.
14- عبد العزيز، جعفر عثمان الشريف (2016)، مدى مساهمة التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17.
15- علي، صالح حامد، عبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الله (2013)، دور التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من اسالب المحاسبة الابداعية، بحث ميداني على المصارف السودانية.
16- علي، عباس يعقوب (2013)، تأثير قواعد السلوك المهني لمراقب الحسابات في الكشف عن حالات الاحتيال والخطأ على وفق معيار التدقيق الدولي (240)، دبلوم عالي في التقنيات المالية والمحاسبية، الكلية التقنية الإدارية، قسم المحاسبة.
17- عوض، امل محمد محمد (2006)، قياس إثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد 30، عدد 1.
18- فخر، نواف، شلا، محمد (2014)، أهمية اكتساب مدقق الحسابات للمعرفة المتخصصة في تعزيز مصداقية التقارير المالية، دراسة ميدانية عن مكاتب التدقيق في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 3.
19- قريط، عصام، زركلي، احمد (2016)، دور تخطيط التدقيق في الكشف عن المخالفات الجوهرية في البيانات المالية للعملاء، دراسة ميدانية في شركات ومكاتب التدقيق العاملة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38 العدد 3.
20- لبيب، خالد محمد (2005)، دور التخصص القطاعي في تحسين كفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي، دراسة تطبيقية مقارنة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 1، 83- 185.
21- المعموري، علي محمد، الجبوري، شيماء صباح (2014)، انموذج مقترح لعمل الفاحص القانوني ودوره في الحد من حالات الاحتيال والفساد، دراسة تطبيقية في ديوان الرقابة المالي الاتحادي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 9 العدد 27.
22- المقطري، معاذ طاهر، الاديمي، منصور ياسين، قريط، عصام (2011)، أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4.
23- موسى، علي محمد، فتوحة، مصطفى ساسي (2016)، التخصص القطاعي للمراجع ودوره في تخفيض مخاطر المراجعة، مجلة الجامعة، المجلد 1، العدد 18.
24- نعمة، عماد صالح (2013)، موقف المدقق الخارجي تجاه مسؤولية الإهمال في كشف الغش، مجلة تكريت للعلوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 9, العدد 29.

ث- الرسائل والاطاريح

1- ابراهيم، صالح إبراهيم ادم (2015)، إثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على مخاطر المراجعة، دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم محاسبة.
2- توفيق، صبري توفيق صبري (2015)، قياس إثر التخصص المهني لمراقب الحسابات على اتعاب ومهام المراجعة، دراسة ميدانية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم محاسبة.
3- جابر، احمد محمد (2010)، إثر تطبيق المراجع الخارجي لاستراتيجية التخصص النوعي على جودة عمليات المراجعة في البيئة المصرية، جامعة القاهرة، كلية التجارة، قسم محاسبة.
4- الجبوري، شيماء صباح عوده (2014)، أنموذج مقترح لعمل الفاحص القانوني ودوره في الحد من حالات الاحتيال والفساد، دراسة تطبيقية في ديوان الرقابة المالية الاتحادي، رسالة مقدمة لغرض نيل شهادة محاسب قانوني، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد.
5- حمودة، مازن عوني (2014)، مدى تأثير تبني استراتيجية التخصص الصناعي من قبل مراجعي الحسابات في تضييق فجوة التوقعات، دراسة تحليلية تطبيقية في قطاع غزة، رسالة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية -غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.

6- الخشن، عماد محمد (2010)، دراسة إثر تنظيم الخدمات بخلاف مهام المراجعة والتخصص الصناعي للمراجع الخارجي على ممارسة إدارة الربحية، جامعة القاهرة، كلية التجارة، قسم محاسبة.
7- دبور، خالد موسى (2013)، دور استراتيجية التخصص الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العامة في فلسطين، جامعة الازهر-غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم محاسبة.
8- زقوت، نسيم ابراهيم (2016)، استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي، دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة، جامعة الإسلامية - غزة، كلية التجارة، قسم محاسبة.
9- شلا، محمد نذار (2015)، إثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في تخفيض تكلفة أداء عمليات المراجعة، دراسة ميدانية لغرض نيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، ملية الاقتصاد، قسم المحاسبة.
10- الشمري، محمد عباس (2015)، أنموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي، دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المختلطة المدرجة سوق العراق للأوراق المالية، رسالة مقدمة لغرض نيل شهادة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
11- الشوين، فوزي عمر (2007)، المسؤولية القانونية والمهنية لمراجع الحسابات الخارجي عن الأخطاء والغش والتلاعب في القوائم المالية، دراسة ميدانية في البيئة الليبية، جامعة ام دارمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة.
12- عويس، شادي احمد (بدون سنة)، دراسة تحليلية لقياس إثر استراتيجية التخصص القطاعي على تطوير أداء مهنة المراجعة في مصر، دراسة ميدانية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالاسماعيلية، قسم المحاسبة والمراجعة.
13- الفتلاوي، احمد شنان بحر (2009)، دور مراقب الحسابات في الكشف عن الاحتيال في البيانات المالية، (دراسة مقارنة لبرنامج تدقيق ديوان الرقابة المالية العام على وفق معيار التدقيق الدولي 240)، رسالة مقدمه لغرض الحصول على شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد.
14- القريشي، عامر رحيمة محمود (2015)، مسؤولية مراقب الحسابات إزاء مؤشرات الاحتيال والخطأ الجوهري بالبيانات المالية في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم (240)، بحث تطبيقي في شركة واسط العامة للصناعات النسيجية، رسالة مقدمة نيل شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
15- كاظم، يحيى علي (2015)، تقييم مخاطر التدقيق ودورها في تعزيز قدرة مراقب الحسابات في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
16- منصر، جمال (2015)، مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والاخطاء في القوائم المالية، دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات لولاية الوادي، رسالة مقدمة لغرض نيل شهادة الماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.
17- النظيف، أبوبكر مبشر (2015)، دور التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية: دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي ومكاتب المراجعة بالسودان، جامعة النيل، كلية التجارة، قسم محاسبة.

ثانياً: المصادر الأجنبية

First: Thesis

1- Grenier, J. H (2010), encouraging professional skepticism in the industry specialization era, a thesis submitted to the University Illinois in fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Accounting in the University of Illinois at Urbana-Champaign.

Second: Periodicals

1- American Institute of Certified Public Accountants. Auditing Standards Board. (1997). Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit:(supersedes Statement on Auditing Standards No. 53, AICPA, Professional Standards, Vol. 1, AU Sec. 316; and Amends AU Sec. 110," Responsibilities and Functions of the Independent Auditor" and AU Sec. 230," Due Care in the Performance of Work" of Statement on Auditing Standards No. 1, AICPA, Professional Standards, Vol. 1, and Statement on Auditing Standards No. 47, AICPA, Professional Standards, Vol. 1, AU Sec. 312). American Institute of Certified Public Accountants.

2- Balsam, S., Krishnan, J., & Yang, J. S. (2003). Auditor industry specialization and earnings quality. Auditing: A Journal of practice & Theory, 22(2), 71-97.

3- Bratten, B., Causholli, M., & Myers, L. A. (2017). Fair Value Exposure, Auditor Specialization, and Banks' Discretionary Use of the Loan Loss Provision. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 0148558X17742567.

4- Burke, D. D., & Sanney, K. J. (2018). Applying the Fraud Triangle to Higher Education: Ethical Implications. Journal of Legal Studies Education, 35(1), 5-43.

5- Cadman, B &Stein, M (2007). Industry specialization and auditor quality in US Markets.

6- Cahan, S. F., Godfrey, J. M., Hamilton, J., & Jeter, D. C. (2006). Auditor Specialization: The Influence of Investment Opportunities.

7- Carcello, J. V., & Nagy, A. L. (2004). Client size, auditor specialization, and fraudulent financial reporting. Managerial Auditing Journal, 19(5), 651-668.

8- Carson, E. (2009). Industry specialization by global audit firm networks. The Accounting Review, 84(2), 355-382.

9- Casterella, J. R., Francis, J. R., Lewis, B. L., & Walker, P. L. (2004). Auditor industry specialization, client bargaining power, and audit pricing. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 23(1), 123-140.

10- Cenker, W. J., & Nagy, A. L. (2008). Auditor resignations and auditor industry specialization. Accounting Horizons, 22(3), 279-295.

11- Dunn, K. A., & Mayhew, B. W. (2004). Audit firm industry specialization and client disclosure quality. Review of Accounting Studies, 9(1), 35-58.

12- Green, W. (2008). Are Industry Specialists More Efficient and Effective in Performing Analytical Procedures? A Multi- stage Analysis. International Journal of Auditing, 12(3), 243-260.

13- Hegazy, M. A., & El-Deeb, M. S. The Impact of Auditor Industry Specialization on the Retention and Growth of audit clients and Growth.

14- Huang, L., Endrawes, M., & Hellman, A. (2015). An experimental examination of the effect of client size and auditors' industry specialization on time pressure in Australia. Corp. Ownersh. Control, 12(4), 398-408.

15- Huang, S. Y., Lin, C. C., Chiu, A. A., & Yen, D. C. (2016). Fraud detection using fraud triangle risk factors. Information Systems Frontiers, 19(6), 1343-1356.

16- Kassem, R., & Higson, A. (2012). The new fraud triangle model. Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences, 3(3), 191.

17- Knechel, W. R., Naiker, V., & Pacheco, G. (2007). Does auditor industry specialization matter? Evidence from market reaction to auditor switches. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 26(1), 19-45.

18- Kung, J. E. B., Apolinar, J. M., Ramirez, J. I., & Rebadomia, W. Developing a fraud prediction model: Application of artificial intelligence methods using firm-specific data and locational factors.

19- Lowensohn, S., Johnson, L. E., Elder, R. J., & Davies, S. P. (2007). Auditor specialization, perceived audit quality, and audit fees in the local government audit market. Journal of Accounting and Public Policy, 26(6), 705-732.

20- Manurung, D. T., & Hadian, N. (2013, November). Detection fraud of financial statement with fraud triangle. 23rd International Business Research Conference, World Business Institute.

21- Mayhew, B. W., & Wilkins, M. S. (2003). Audit firm industry specialization as a differentiation strategy: Evidence from fees charged to firms going public. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 22(2), 33-52.

22- Neal, T. L., & Riley Jr, R. R. (2004). Auditor industry specialist research design. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 23(2), 169-177.

23- Owhoso, V. E., Messier, Jr, W. F., & Lynch, Jr, J. G. (2002). Error detection by industry- specialized teams during sequential audit review. Journal of accounting research, 40(3), 883-900.

24- Sarwoko, I., & Agoes, S. (2014). An empirical analysis of auditor's industry specialization, auditor's independence, and audit procedures on audit quality: evidence from indonesia. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 164, 271-281.

25- **Shanikat, M., Al-Farah, A., & Dorgham, T. H. (2014). Occupational Fraud Prevention Mechanisms: Jordanian Companies Experience. Research Journal of Finance and Accounting, 5(1), 84-92.**

26- **Solomon, I., Shields, M. D., & Whittington, O. R. (1999). What do industry-specialist auditors know?. Journal of accounting research, 37(1), 191-208.**

27- **Stanciu, V. (2012). Fraud, a Growing Problem-Can We Mitigate It?. Annals of the Alexandru Ioan Cuza University-Economics, 59(1), 79-94.**

28- **Sun, J., & Liu, G. (2011). Industry specialist auditors, outsider directors, and financial analysts. Journal of Accounting and Public Policy, 30(4), 367-382.**

29- **Verleyen, I., & De Beelde, I. (2011). International consistency of auditor specialization. International Journal of Auditing, 15(3), 275-287.**

30- **Wudu, A. (2014). Auditor Responsibility and Fraud Detection: In Ethiopian Private Audit Firms. Published Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science, the Department of Accounting and Finance, Addis Ababa University.**

31- **Xu, Y., Zhang, L., & Chen, H. (2017). Board age and corporate financial fraud: An interactionist view. Long Range Planning.**

The role of industry specialization of audit companies in detecting fraud in the financial statement

Dr. Bushra Fadil Al-Taie **Researcher Hussein Fakhri**
Baghdad University - College of Management and Economics
Accounting Department

Abstract:
The aim of the research is to demonstrate the impact of the professional specialization of the audit companies in the detection of fraud in the financial statements of the economic units listed in the Iraqi market for securities for the period 2014-2015 through the application of the model (Carcello) to test the hypothesis of research on the impact of professional specialization of audit companies in the detection of fraud in lists The effect of the variables was revealed through the use of statistical models of logistic regression model and correlation coefficient. After testing the hypotheses of the research, a number of conclusions were reached. The most important was the existence of a significant relationship between the professional specialization of the auditing companies and the discovery of fraud in the financial statements of companies listed in the Iraqi market for securities, The research presented a set of recommendations, the most important of which is to encourage Iraqi audit firms to specialize in the profession. This is important in increasing the ability of the auditing company to identify the problems of the sector and enables it to plan well for the audit process, which increases its ability to detect the major errors and distortions in the financial statements, High level of quality, as well as the need for the Council of the profession of auditing and auditing conferences and scientific seminars and training courses and obligate auditing companies and offices to participate in the various modern audit topics to increase the expertise of the Office scientifically and work Which increases the expertise, knowledge and specialization of audit firms, which ensures better audit services to detect fraud in the financial statements and thus improve audit quality.

Key Terms: Professional Specialization, Fraud.